أثر الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي

-دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء *CNAS*

The effect of collected revenues and paid performances on the financial balance of social security funds A case study of the National Fund for Social Insurance for Salaried Workers (CNAS)

فارس ضيف [1*]، العياشي عجلان [2]

Fares Dif[1], Layachi Adjlan[2]

[1] جامعة المسيلة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، dif.fares@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر)، layachi.adjlane@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 27-04-2023 تاريخ القبول: 19-09-2023 تاريخ النشر: 30-09-2023

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة في الحفاظ على التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي وباستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS 26، حاولنا البحث عن الآليات المنتهجة من قبل نظام الضمان الاجتماعي للحفاظ على التوازن المالي للصندوق ومحاولة تحديد الأسباب الرئيسية التي تعرقله. توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ايجابي معنوي بين حجم الإيرادات المحصلة والتوازن المالي للصندوق وعلاقة ضعيفة غير معنوية بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي، أوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسة تشجعية عن طريق توسيع دائرة الاشتراكات من خلال توظيف الأموال في برامج استثمارية جديدة، بالإضافة إلى اعتماد برامج من شأنها ان تقلل من حجم الأداءات وبالتالي تقوية المركز المالي.

كلمات مفتاحية: الضمان الاجتماعي، الإيرادات المحصلة، الأداءات المدفوعة، التوازن المالي.

تصنيفات JEL: H55، G23، D57.

Abstract:

The aim of the study was to determine the impact of collected revenues and paid performances on maintaining the financial balance of the National Social Security Fund for Wage Earners (CNAS), using a descriptive-analytical and statistical methodology and the statistical software package SPSS 26. The study attempted to investigate the mechanisms adopted by the social security system to maintain the financial balance of the fund, and to identify the main reasons hindering it. The study found a significant positive effect between the size of collected revenues and the financial balance of the fund, while there was a weak and insignificant relationship between paid performances and financial balance. The study recommended the adoption of an incentive policy by expanding the circle of subscriptions through investment in new programs, in addition to adopting programs that reduce the size of performances and thus strengthen the financial position.

Keywords: *social security, collected revenues, payments paid, financial balance*

Jel Classification Codes: *H55, G23, D57*

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

يتبادر إلى ذهن الإنسان المخاطر التي تهدد استمراريته، ما يجعله يشعر بالقلق المستمر تجاه المستقبل المجهول عند العمل، وتتخذ صورا عديدة كالموت والمرض والعجز... الخ، وفي مجال مواجهة هذه المخاطر كان لابد للدولة أن تتدخل، فكانت فكرة الضمان الاجتماعي والتي تؤسس على نظرية الحماية الاجتماعية كأحد الأسس لقيام الدولة واستمرارها.

يؤدي الضمان الاجتماعي دورا هاما في حياة المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية لهذا تخصص له الدول مجموعة من الأنظمة والآليات التي يمكن أن تندرج ضمن صناديق متعددة، بحيث يكتسي اليوم أهمية بالغة في حماية العمال وعائلاتهم، نظرا لانعكاساته الايجابية على توزيع الدخل القومي وعلى أداء الاقتصاد الوطني وهو ضابط هام عبر تاريخ تطوره، سواء بالجزائر أو على الصعيد العالمي.

فهو يهدف إلى تعظيم المدخرات الوطنية من أجل الإسهام في خطة التنمية الطموحة. فضلا عن توفير الحماية والأمان لكل المؤمنين الاجتماعيين وفي المقابل تحاول الحفاظ على التوازن المالي لهذا القطاع، غير أن إشكالية التفاوت بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة خلقت جملة من المشاكل المالية. كون النظام لا يستطيع فرض توازنه المالي بسبب نفقاته المتزايدة أمام الإيرادات المحصلة، وهذا ما يضع الجزائر أمام تحديات مستقبلية كبيرة تجعلها في حاجة إلى تطبيق سياسات واستراتيجيات فعالة على مستوى تسيير صناديقها حتى يتم تجاوز هذه الأزمات.

- **الإشكالية:**

تركز هذه الدراسة على معالجة الإشكالية الرئيسية التي تواجه صناديق الضمان الاجتماعي، وهي تحقيق التوازن بين الإيرادات المحصلة من مساهمات الأفراد، والنفقات الرئيسية المرتبطة بالأداءات المدفوعة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلى أي مدى تؤثر الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة من قبل صندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS على توازناته المالية خلال الفترة من (2001-2018)

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهية الضمان الاجتماعي، ما أهميته وما هي موارده؟
- ما هي النشاطات الأساسية التي ترتكز عليها هيئات الضمان الاجتماعي في الحفاظ على التوازن المالي؟
- ما المقصود بالتوازن المالي وما علاقته بالإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة؟
- هل يحقق الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS التوازن المالي؟
- ما أثر الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة على التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS؟

- **فرضيات الدراسة :** نسعى من خلال الدراسة إلى اختبار صحة الفرضيات بالتالية

– هناك علاقة طردية بين جملة الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS ؟

– تؤثر الإيرادات المحصلة إيجابا على التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS؟

– هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS؟

- **أهمية الدراسة:**

تستمد الدراسة أهميتها من خلال المكانة الكبيرة التي تلعبها التأمينات الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظرا للواقع الصعب الذي يعيشه قطاع الضمان الاجتماعي في ظل الاختلال الحاصل بين حجم الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة وكذا التطورات الاقتصادية والبيئية الكبيرة، وآثارها السلبية على أداء مختلف المؤسسات الاقتصادية في ظل ضعف ومحدودية آليات الرقابة مما يجعل المنافذ التمويلية المتاحة قليلة جدا، وهو ما يؤدي إلى تفاقم مشاكل تمويل هذا القطاع، مما يستوجب ايجاد حلول واستراتيجيات من شأنها ترقية هذا القطاع وتعزيز تنافسيته للوصول الى تحقيق التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي والذي يعتبر هاجسا حقيقيا بالنسبة للحكومة.

- **أهداف الدراسة:**

–ضرورة البحث لإيجاد الحلول الضرورية للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي والحساس.

–إبراز الطرق والتقنيات المستخدمة في تحصيل الاشتراكات للحفاظ على التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي.

–البحث عن الآليات المنتهجة من قبل نظام الضمان الاجتماعي للحفاظ على التوازن المالي ومحاولة تحديد الأسباب الرئيسية التي تعرقله.

- **منهج الدراسة :**

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي من خلال جمع مختلف المعلومات والبيانات المرتبطة بالموضوع، ومحاولة تحليلها ومناقشتها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها من خلال تحديد مفاهيم حول نظام التأمينات الاجتماعية والوقوف على اهمية التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي، أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على التقارير المالية لصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية كأداة لجمع البيانات حول وضعية التوازن المالي للصندوق، وتوظيف برنامج الحزم الاحصائية IBM SPSS Statistics 26 لتحليل البيانات.

- **حدود الدراسة :**

- الاطار المكاني: الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.

- الاطار الزماني: الفترة من 2001 الى 2018.

- **الدراسات السابقة:**

- **دراسة زينب العقون، خيرة بوهالي، محمد بوهالي، التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الفترة من 2001 إلى 2017 نموذجا**، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، المجلد 05، العدد 18، اوت 2021 .

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة ابراز واقع التوازن المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للفترة 2001-2017. ولتحقيق هذا الهدف استعمل المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي في جانبها التطبيقي، حيث توصلت الدراسة الى هشاشة التوازن المالي للصناديق المدروسة، بالإضافة الى ضعف مؤشر تغطية الضمان الاجتماعي وضعف نسبة نفقات الضمان الاجتماعي الى الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعكس محدودية مساهمتها في التنمية المستدامة. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين التوازن المالي الذي يؤدي الى زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة وهذا عن طريق تضافر جهود الأطراف الثلاثة المعنية وهي صناديق الضمان الاجتماعي، الحكومة، والأفراد.

- **دراسة حساني حسان، سنجاق الدين نور الدين، أثر الأقساط المكتتبة والأداءات المدفوعة والتوضيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية**(دراسة قياسية للفترة من 1998-2018)، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 70، العدد 02، 2021.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من الأقساط المكتتبة والأداءات المدفوعة والتوظيفات المالية على هامش الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة(1998-2018) بالاعتماد على منهجية ARDL وبالاستعانة ببرنامج Eviews 10 وقد توصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي ومعنوي للأقساط المكتتبة على هامش الملاءة، وأثر سلبي ومعنوي للتعويضات المدفوعة على هامش الملاءة، في حين كان للتوظيفات المالية أثر ضعيف وغير معنوي على هامش الملاءة، وأوصت الدراسة بضرورة اعتماد سياسة تسويقية مناسبة لزيادة حجم الأقساط المكتتبة، وانتقاء الأخطار لتخفيض حجم الأداءات المسددة والبحث عن توليفة التوظيفات المالية المثلى، وذلك لتدعيم هامش ملاءة شركات التأمين وتقوية مراكزها المالية.

- **دراسة بربار نور الدين، التحولات الراهنة وإشكالية التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي،** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 الجزائر،2015/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل انعكاسات التحولات الحالية على التوازنات المالية لقطاع الضمان الاجتماعي بالجزائر وتحليل التحديات التي تواجه هذا النظام لضمان استدامته، مستخدما في ذلك المنهج

الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ضرورة اعتماد الدراسة الإكتوارية في أنظمة الضمان الاجتماعي لما لها من أهمية في تحديد مستقبل هذا القطاع ونجاحها يستلزم وجود منظومة إحصائية فعالة، ضرورة التحكم في ظاهرة التحايل باستخدام العطل المرضية العمل الذي أرهق كاهل الضمان الاجتماعي وتسبب في خسائر كبيرة للمؤسسات كنتيجة لتوقف عن العمل.

2. الاطارالنظري للدراسة:

1.2. تعريف الضمان الاجتماعي:

ان تقديم مفهوم دقيق وشامل لمصلح الضمان الاجتماعي صعب قليلا، وهذا لتشابك وتداخل موضوعه وتشعبه من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية (البناء، 2007، صفحة 26)

– وقد استخدمه المفكر الفرنسي"SIMON BOLIVAR" في أوائل القرن التاسع عشر حين قال عبارته الشهيرة إن أكثر نظم الحكم كمالا هو الذي يتضمن أكبر قدر من الرفاهية، وأكبر قدر من الأمن الاجتماعي، وأكبر قدر من الأمن السياسي (حاشي، 2020، صفحة 78)

– يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه أي برنامج حماية اجتماعية تم وضعه بموجب التشريع، أو أي ترتيب إلزامي آخر، يوفر للأفراد درجة من أمن الدخل عندما يواجهون حالات طارئة تتعلق بالشيخوخة أو النجاة أو العجز أو الإعاقة أو البطالة أو تربية الأطفال. قد يوفر أيضًا الوصول إلى الرعاية الطبية العلاجية أو الوقائية. (إيسا، 2020)

– الضمان الاجتماعي مرتبط بالأخطار التي يتعرض لها الفرد الذي يسعى إلى البحث عن الوسائل التي تكفل له مواجهتها، وهو التزام الدولة بتوفير حد الكفاية لكل فرد من رعاياها من عجز لسبب شرعي مقبول عن توفير احتياجاته واحتياجات من يعول (سماتي، 2018، صفحة 18).

– ويمكن تعريفه أيضا على أنه كفالة شخص حسياً كان أو معنويا لشخص أو أشخاص آخرين مستحقون لذلك من غير أن يقدموا شيئا وذلك لسد حاجياتهم، أو تقديم مساعدة لأشخاص مستحقون لذلك غير مستفيدين بأي من النظم التأمينية الاجتماعية المختلفة (عبد السميع، 2017، صفحة 21) .

– أو"هو القانون الذي يهدف لحماية الأفراد من الأخطار الاجتماعية التي تهدد الفرد، وهي إمّا أن تعوقه عن اكتساب الدخل المهني المرض، العجز، الشيخوخة، البطالة، وإمّا أن تتسبب في بعض النفقات الخاصة كالنفقات الصحية أو الأعباء العائلية." (Dupeyroux, 2000, p. 09).

وعليه يمكن تعريف الضمان الاجتماعي على أنه نضام تأميني تكافلي عام يهدف لحماية الأشخاص اجتماعيا واقتصاديا من خلال توفير الحماية والرعاية للأفراد أو العائلات. من كل أو بعض الأخطار الاجتماعية المحددة بموجب الاتفاقية الدولية 102 المتعلقة بالضمان الاجتماعي، يحدد القانون مزاياه ومصادر تمويله والتي تتكفل بها صناديق الضمان الاجتماعي بتمويل من الدولة أو عن طريق الاشتراكات التي تقتطع من أصحاب العمل عن عمالهم. أو من أجور العمال، أو المستفيدين مباشرة أو على عاتق الدولة مع توفير الحد الأدنى من الضمانات من أجل تحقيق أكبر قدر من الرفاهية، وأكبر قدر من الأمن الاجتماعي لإحداث التوازن الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع في أغلب المجتمعات.

2.2. أهداف الضمان الاجتماعي:

يهدف الضمان الاجتماعي الى تحقيق جملة من الأهداف الأساسية يمكن اجمالها فيما يلي : (عبد السميع، 2017، صفحة 20) .

- حماية العامل من جميع المخاطر المحدقة به، وتعويضه عند حدوث أي مكروه، مما يزيل عنه الخوف والارتباك ويدفعه ويحفزه لبذل المزيد من الجهد والولاء والإخلاص عند قيامه بمهامه وبالتالي إعطاء نتائج جيدة أو مقبولة.
- ضمان مرتب كاف يساعد العامل على الوفاء بجميع متطلباته واحتياجاته، لاسيما بعد الانتهاء من خدمته، مع مرعاه التناسق بين المعاشات السابقة والجديدة.
- لا تستهدف خدمات وامتيازات الضمان الاجتماعي فئة العمال وأسرهم فقط، بل تسعى لتغطية احتياجات الفئة أو الحلقة الأضعف في المجتمع كالعجزة والأرامل والأيتام وعديمي الدخل وذوي الاحتياجات الخاصة...الخ (حاشي، 2020، صفحة 86).
- يساهم في اعادة توزيع الدخل عن طريق ما يلي:

– لا يدفع المشتركون نفس مبلغ الاشتراكات، الا انهم يحصلون على نفس النسب من الأداءات من طرف الضمان الاجتماعي، أي هناك اعادة لتوزيع الدخل الوطني من فئات المجتمع التي دخلها مرتفع نحو الفئات ذات الدخل المنخفض.

– يقوم أرباب العمل بدفع الاشتراكات من اجل تغطية الأخطار التي قد يتعرض لها عمالهم من جهة، ويقوم الصندوق الضمان الاجتماعي بإعادة التوزيع الجهوي لهذه الاشتراكات على وكالاته الموزعة عبر مختلف مناطق الوطن، أي هناك تضامن بين المشتركين المنتمين لوكالات الضمان الاجتماعي والتي تحقق فائضا في مواردها مع أولاءك المشتركين المنتمين لوكالات التي تعاني عجزا في مداخيلها.

- توفير الأمن والأمان وإزالة الخوف من بال المؤمن لهم من كل الأخطار المفاجئة التي تعدم قدرتهم على كسب الرزق لأسباب مختلفة كالبطالة وإصابات العمل والحوادث بمختلف أشكالها، والشيخوخة والكوارث الطبيعية والمخاطر الناجمة عن النشاطات الصناعية والتجارية. (سماتي، 2014، الصفحات 24-26)

3.2. مهام الضمان الاجتماعي:

يهدف إلى معالجة ومواجهة ما قد يحل بالفرد من مصائب تعيق حياته وذلك بالإنقاص من موارده، وانطلاقا من ذلك فإن أهمية التأمينات الاجتماعية هي نفسها أهمية التأمين وتظهر من ثلاث زوايا وذلك من خلال الوظائف التي يؤديها التأمين.

1.3.2. الاهمية السياسية والامنية:

للضمان الاجتماعي وظيفة سياسية بالغة الأهمية، بداية من فرض الدولة سيادتها وسلطتها في فرض الضرائب، حيث إن جزء كبيرا منها يقتطع لصالح صناديق الضمان الاجتماعي، وهذا ما يحدث في

الغالب تذمر واستياء أرباب العمل والخواص وأصحاب الأموال، لكن بالمقابل يحقق الرضاء والارتياح لدى فئات البسطاء ومحدودي الدخل عن طريق إعادة توزيع الثروة فئات المجتمع الواحد. (حاشي، 2020، صفحة 86).

2.3.2. الاهمية الاقتصادية:

يعد التأمين إحدى الوسائل الهامة للادخار وذلك بواسطة تجميع رؤوس الأموال المكونة من أقساط واشتراكات المستأمنين التي تضل في الواقع رصيدا لتغطية المخاطر، إلاّ أن هذا الرصيد غالبا ما يوظف في عمليات استثمارية، وتزداد الأهمية الاقتصادية في مجال المعاملات الدولية حيث يشكل التأمين عاملا مشجعا لتكثيف المبادلات بين الشعوب. (سماتي، 2011، صفحة 08).

3.3.2. الأهمية الاجتماعية

تتجلى الأهمية الاجتماعية للتأمين من خلال التضامن والتكافل بين وحدات وأفراد المجتمع بصورة غير مباشرة، حيث إن الضرر الذي قد يصيب شخصا معينا مهما كان نوعه (الأمراض، إصابات العمل، العجز، البطالة...إلخ)، يخف عبئ تحمله بسبب التعويض الذي يحصل عليه من طرف صناديق الضمان الاجتماعي وهذا بمقابل دفعه للأقساط أو الاشتراكات (حاشي، 2020، صفحة 87).

4.2. نشأة وتطور الضمان الاجتماعي الجزائر:

المرحلة الأولى: ما قبل الاستقلال

إن نظام الضمان الاجتماعي الفرنسي، الذي طبق في الجزائر، لم يمس إلا بعض العمال وكانت إصلاحاته محدودة، بل وفي فائدة المستعمر (سماتي، 2014، صفحة 58).

بعد تبلور فكر الاستقلال لدى الجزائريين ونتيجة لضغوط الطبقة العاملة، والتي أتت بثمارها أخيرا بعد رضوخ السلطات الاستعمارية لمطالب الجزائريين، وتجلى ذلك من خلال إصدار المجلس الجزائري القرار 45/49 المؤرخ في 10 جوان 1949 والمتعلق بتنظيم هيئات الضمان الاجتماعي في الجزائر، ثم صدر المرسوم المتعلق بتنظيم الضمان الاجتماعي في الجزائر في 02/20/ 1950 (حاشي، 2020، صفحة 58)، وهذا ما مهد لإنشاء الصندوق الأساسي وهو صندوق التأمينات الاجتماعية، ثم القرارين التنفيذيين واللذان حددا هياكل صناديق الضمان الاجتماعي بثلاث صناديق: (يعقوبي و زيدان، 2012). الصندوق المركزي الجزائري للتأمينات الاجتماعية، صناديق التأمينات الاجتماعية المهنية، صناديق التأمينات ذات الطابع الخاص

المرحلة الثانية: من 1962 الى 1970

بموجب القانون المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتضمن تمديد مفعول التشريع الذي كان نافذ حتى هذا التاريخ، ولقد تطور نظام الضمان الاجتماعي بتوسيع الاستفادة بالمنح العائلية للنظام الفلاحي ودمج حوادث العمل بداية من 1966 في صناديق الضمان الاجتماعي، ويعد الأمر رقي 183-66 بتاريخ 21/ 06/ 1966 المتعلق بتعويض حوادث العمل والأمراض المهنية أو لتدخل التشريع لتنظيم تعويض للأضرار الناجمة عن إصابات العمل في الجزائر. (طيبي، 2017، صفحة 22)

المرحلة الثالثة 1970 الى 1983: في هذه المرحلة أخذ الضمان الاجتماعي صبغة جزائرية وتميزت هذه المرحلة بـ: (طويطي و لعرج، 2017، الصفحات 64-78)

انطلاق المخطط الوطني للتنمية سنة 1970 بهدف زيادة التشغيل وتحسين الظروف المعيشية للأفراد من دخل، ملبس، مسكن لائق، توفير الصحة والتعليم...يقابل هذا ارادة سياسية في توفير الحماية الاجتماعية للعمال وذويهم.

- سنة 1971 تم إعادة تنظيم النظام الفلاحي طبقا للأمر الصادر في 05 افريل 1971، و الذي بمقتضاه أصبح القطاع الفلاحي يستفيد من نفس الشروط و الأدوات المطبقة على الضمان الاجتماعي و الممنوحة للنظام العام. (بن سعدة، 2015، الصفحات 05-29)، وفي سنة 1973 تم الاعتماد على برنامج العمل الصحي والاجتماعي، في سنة 1976 تميز الاقتصاد الجزائري بحالة من الاستقرار والنمو الاقتصادي الايجابي الذي انعكس ايجابيا على الحالة الاجتماعية للأفراد، تم الاعتراف بالحق في الصحة والحماية الاجتماعية في الميثاق الوطني (محمودي و غجاتي، 2020، الصفحات 334-350).

المرحلة الرابعة: ما بعد سنة 1983: اعتبرت هذه السنة أغنى السنوات من حيث تطور تشريع الضمان الاجتماعي، من خلال صدور خمسة قوانين أساسية وهامة جدا أسست عليها الدولة نظامها الاجتماعي وإصلاحاتها الفتية وهي : (طربيت، 2019، صفحة 206).

- القانون رقم 11/83 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بالتأمينات الاجتماعية.
- القانون رقم 12/83 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بالتقاعد.
- القانون رقم 13/83 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية.
- القانون رقم 14/83 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بالتزامات المكلفين في مجال الضمان الاجتماعي.
- القانون رقم 15/83 المؤرخ في 1983/07/02 يتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي.

وفي 1992/01/04 صدر المرسوم التنفيذي رقم 07/92 المؤرخ في 11 رجب 1412هـ الموافق 04 جانفي 1992 المتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والمالي المعدل والمتمم. ميلاد ثلاثة (03) صناديق وهي:

- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS .
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال غير الاجراء CASNOS
- الصندوق الوطني للتقاعد CNR.

وفي 1994/07/06 تم استحداث الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415هـ الموافق لـ 06 جويلية 1994 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (الجريدة الرسمية رقم 44 الصادرة في 06 جويلية 1994).

وفي 1997/02/04 تم استحداث الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية CACOBATPH بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-45 مؤرخ في 4 فيفري1997، يتضمن إنشاء الصندوق الوطني لتعويض العطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية في قطاعات البناء والأشغال العمومية والري، (ج،ر. عدد 8، صادر بتاريخ 5 فيفري 1997).

5.2. آليات عمل الضمان الاجتماعي الجزائري:

يرتكز عمل الضمان الاجتماعي على آلية تجميع الاشتراكات من طرف العمال وأرباب العمل، وإعادة توزيعها على المستفيدين في حالة وقوعهم في الخطر على شكل تعويضات.

1.5.2. الاشتراكات:

هي تلك المبالغ المالية المقتطعة من أجور العمال بصفة دورية ومتتابعة عادة ما تكون شهريا، اي بمفهوم آخر عند نهاية كل شهر وقبل تسليم الأجر للعامل (طربيت، 2019، صفحة 219)

اعتمدت الجزائر نسبة اشتراك إجمالية تقدر بـ 34.50% من الأجور، وهذه النسبة مشتركة بين العمال والمستخدمين على النحو التالي: (Cleiss, 2020)

الجدول رقم (01): يمثل توزيع نسبة الإشتراك في الضمان الاجتماعي

الفرع	على عاتق رب العامل	على عاتق العامل	على عاتق صناديق الإعانات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية : (المرض، الأمومة، العجز و الوفاة)	%11.5	%1.50	-	% 13.00
حوادث العمل والأمراض المهنية	%1.25	-	-	%1.25
التقاعد	%11.00	%6.75	%0.50	%18.25
التقاعد المسبق	%0.25	%0.25	-	%0.50
تأمين البطالة	%1.00	%0.50	-	%1.50
المجموع	%25.00	%9.00	%0.50	%34.50

Source :Les cotisations en Algérie. https://www.cleiss.fr/docs/cotisations/algerie.html. 2020.

2.5.2.الأداءات:

1.2.5.2. تعريف الأداءات: ما تقدمه مؤسسات الضمان الاجتماعي من خدمات وهناك نوعين منها:

- **الأداءات العينية:** تتمثل في تعويضات مختلفة تقدمها المؤسسة للمؤمنين وتتمثل في نفقات العلاج وحوادث العمل والمنح العائلية.

- **الأداءات النقدية:** تتمثل في دخل بديل يتقاضاه المؤمن بعد بلوغه سن التقاعد وتمثل أداءات الضمان نسبة 92% من مجموع التحصيلات

2.2.5.2 أداءات الضمان الاجتماعي: تتنوع أداءات الضمان الاجتماعي إلى:

– التأمين على المرض – التأمين على الوفاة – التأمين على الأمومة

– تأمين حوادث العمل وأمراض المهنية – التأمين على العجز – التأمين على التقاعد

6.2. إصلاحات المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي:

اشتراكات الضمان الاجتماعي هي قسط اشتراك إجباري يقع حسب الحالة على نفقة أصحاب العمل أو العمال أو المستفيدين، أو على عاتق الدولة في اشتراكات التقاعد الخاصة بالمجاهدين، والأداءات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة، ومنح العجزة، يدفعها هؤلاء المؤمنون اجتماعيا لصناديق الضمان الاجتماعية، ذات التسيير الخاص، من أجل المساهمة في تمويل الحق في الضمان الاجتماعي، ولهذا صار ينبغي على المشرع من أجل إصلاح النظام المالي لهذه الصناديق تبسيط إجراءات التحصيل المحددة قانونا، مع وضع قواعد أخرى لإلزام المكلفين بالوفاء باشتراكاتهم المالية تجاه هذه الصناديق. (عطوي، 2021، الصفحات 129–143).

وقد بنيت إصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر على ثلاثة محاور أساسية تمثلت في : (بربار و بلجيلالي، 2021، الصفحات 15–40) .

1.6.2. عصرنة نظام الضمان الاجتماعي: في سياق عصرنة المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي تم إدخال العمل بنظام البطاقة الالكترونية الشفاء والتي كلفت خزينة الضمان الاجتماعي مبلغ 16.5مليون أورو من خلال شرائها للمشروع على شركة GIMALTO الفرنسية زيادة على تكاليف تكوين المهندسين وتوفير أجهزة الإعلام الآلي لتطبيق هذا النظام (بربار، 2019، الصفحات 96–113)، بالإضافة إلى إدراج جملة من الخدمات الالكترونية لتخفيف إجراءات الحصول على الخدمات ويتعلّق الأمر بالأرضية الرقمية الهناء التي تتيح للمؤمن لهم اجتماعيا إمكانية الاطلاع على نسبة التغطية الاجتماعية وتاريخ نهاية الاحقية في الاداءات، معرفة استهلاكه للأدوية، طلب بطاقة الشفاء وتعويض العطلة المرضية عن بعد وكذا رأس مال الوفاة، كما تم تخصيص كذلك أرضية رقمية عن بعد لأرباب العمل تسمح لهم بالقيام بالتزاماتهم بكل سهولة ودون عناء التنقل إلى مرافق الصندوق وانبثقت عنها عدة خدمات منها التصريح بأوعية الاشتراكات السنوية للضمان الاجتماعي، التصريح السنوي بالأجور والإجراء وتسديد الاشتراكات عن طريق الدفع الالكتروني، وكذا الاطلاع على شهادات الانتساب الخاصة بالأجراء واستخراجها، التحقق من التصريحات السنوية والاستفادة من جدول دفع ديون اشتراكات الضمان الاجتماعي بالتقسيط (سعيدي، 2022).

لكن رغم المجهودات المبذولة فإننا كمواطنين لم نرى التحسن الملحوظ زيادة على هذا محدودية الأداءات باستخدام البطاقة الالكترونية والتي تكون في حدود وصفتين كل ثلاثة أشهر ومبلغ مالي لا يتعدى 2000 دينار جزائري كل هذه العوامل التي لا تعمل على تسهيل الخدمة وبالتالي ستكون هناك انعكاسات سلبية من خلال عمد المؤمن له اجتماعيا على التهرب من دفع الاشتراكات بشتى الطرق.

2.6.2. تحسين الخدمات المقدمة لفائدة الأشخاص المؤمن لهم اجتماعيا:

و حسد ذلك من خلال تفعيل نظام الدفع من قبل الغير و تحسد ذلك في العلاقة مع مختلف شركاء القطاع الصحي (أطباء – صيادلة – مؤسسات استشفائية و مخابر التحاليل الطبية)، بالإضافة إلى توسيع العمل بنظام الأدوية الجنيسة وكان الهدف وراء تبني نظام الدفع من قبل الغير هو تقليل نفقات القطاع الصحي باعتبارها من بين أكبر المحددات المؤثرة في التوازن المالي لمؤسسات الضمان الاجتماعي. (الوزير الطيب لوح، 2011، صفحة 02) .

3.6.2. إصلاح الجانب المالي كمدخل للحفاظ على التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي:

يعد إصلاح الجانب المالي من أهم الخطوات التي يجب اتخاذها للحفاظ على التوازن المالي لنظام الضمان الاجتماعي في الجزائر. ويتمثل هذا الإصلاح في تحسين مستوى الإيرادات وتقليل مستوى النفقات.

ومن أجل زيادة المداخيل، يجب تنويع مصادر الإيرادات وتحسين جودة وكفاءة الخدمات التي يقدمها نظام الضمان الاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة معدلات التأمين الاجتماعي للعاملين في القطاع الخاص والعام، وتحسين إدارة التحصيل والتحقق من الاشتراكات، وتوسيع قاعدة المشتركين في نظام الضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، يجب تقليل مستوى النفقات عن طريق تحسين كفاءة الإدارة وتقليل التكاليف الإدارية، وتحسين إدارة الصناديق الاحتياطية والمعاشات، ومواكبة التطورات التكنولوجية وتحسين استخدام التقنيات الحديثة في إدارة نظام الضمان الاجتماعي.

كما تم استحداث الصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي بغرض زيادة فعالية أموال التأمينات الاجتماعية. (بربار، 2019، الصفحات 96-113)

7.2.التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي الجزائري:

إن الهدف الأساسي من نشاط مؤسسات التأمين هو تحقيق الأرباح و استمراريتها، وهي بذلك تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية مقابل صرف أقل قدر ممكن من النفقات وتعتمد كل مؤسسة سياسة معينة، و تسطر خططا حاضرة مستقبلية من أجل الوصول إلى إستراتيجية التوظيف المثلى لمواردها المالية، غير أنها تصطدم في بعض الأحيان بحالة زيادة نفقاتها أكثر من مواردها و خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية و الكوارث الطبيعية، و لذلك لابد من وضع السبل الكافية والإحترازات الكافية لتجنب هذا الوضع. (بن دهمة، 2015، صفحة 112).

إن محافظة صناديق الضمان الاجتماعي على توازنها المالي مرهون بمدى مواظبة المكلفين في دفع مستحقاتهم، وإن كان الشغل الشاغل للحكومة المحافظة على هذا التوازن، فالدولة تعتمد أساسا على هذا القطاع لتنفيذ سياستها الاجتماعية، ومن منطلق أن الضمان الاجتماعي لا يمكنه صرف أكثر من موارده، فنجد صناديق الضمان الاجتماعي تبحث دائما عن ديمومة مصادرها وعن التوزيع العادل و

السليم لهذه المصادر من خلال الأداءات العينية والنقدية، وبالتالي هناك علاقة تأثير وتأثر بين مصادر هيئات الضمان الاجتماعي و مصاريفها. (تكوك، 2014، صفحة 120).

وعلى غرار باقي مؤسسات التأمين، تسعى مؤسسات الضمان الاجتماعي الجزائرية، من خلال أنشطتها وخدماتها إلى تحقيق الزيادة في إيراداتها المالية على حساب نفقاتها واستدامة هذا الوضع، مما يضمن تقديم أفضل نوع من الخدمات للمؤمنين لديها ويمكن التأكد من مدى تحقيق مؤسسات الضمان الجزائري لتوازنها المالي من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء CNAS للفترة من 2001 الى2018

الوحدة مليون دج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإيرادات	88 174	104 771	115 331	137 144	169 703	162 429	176 930	217 423	237 280
النفقات	80 744	98 719	106 431	128 659	159 711	160 858	167 285	191 726	187 104
التوازن المالي	7 430	6 052	8 900	8 485	9 992	1 571	9 645	25 697	50 176
	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017*	2018*
الإيرادات	290 835	374 138	477 285	429 838	459 757	474 944	482 065	492 340	489 094
النفقات	211 092	240 607	280 753	322 523	374 060	395 395	400 553	435 227	467 988
التوازن المالي	79 743	133 531	196 532	107 315	85 697	79 549	81 512	57 113	21 106

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، رقم 47 نشرة 2017.

*** الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام 2016 -2018، رقم 49 نشرة 2021**

الشكل رقم (01) : يمثل تطور الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS للفترة من 2001 -2018

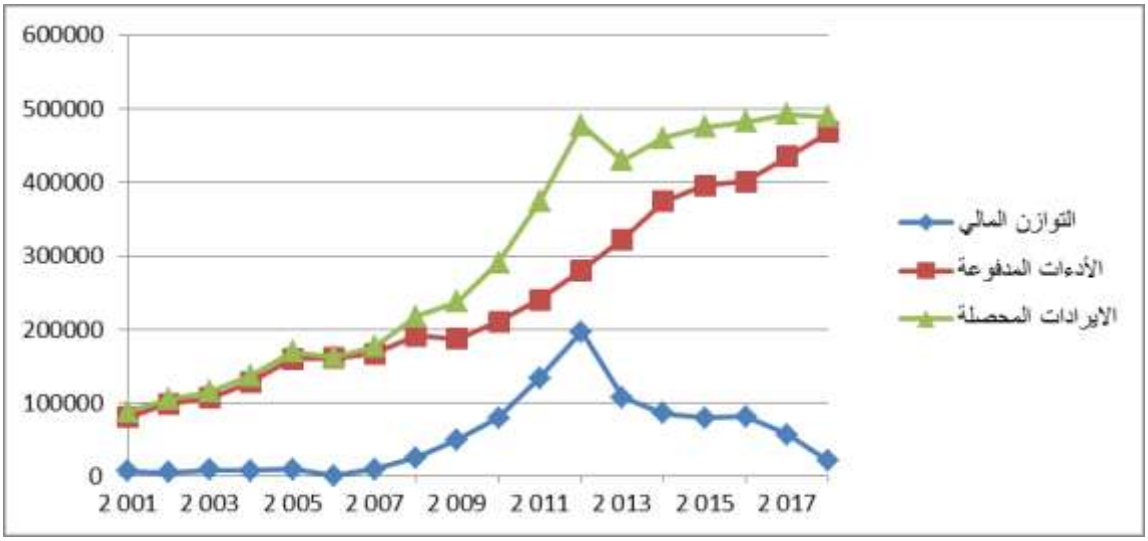

المصدر: من اعداد الباحثين بناءا على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء

يتضح من خلال الشكل رقم 01 الزيادة المتتالية والمستمرة لكل من موارد ونفقات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للفترة من 2001 الى 2018،سجلت الإيرادات المحصلة سنة 2012 ارتفاعا ملحوضا نتيجة الاصلاحات التي مست القطاع وارتفاع الطلب على التأمين الاجتماعي من طرف افراد المجتمع نتيجة زيادة حجم الانشطة الاقتصادية، وما يفسر هذا الارتفاع هو الزيادة في عدد المؤمنين وكذلك زيادة الاشتراكات المحصلة عن طريق وبالتالي زيادة المنافذ التمويلية لمؤسسات الضمان الاجتماعي التي أدت الى تراجع نسبة البطالة ،أين سجلت انخفاضا سنة 2013 الى 9.8% حسب الديوان الوطني للاحصائيات .

أما في ما يخص الارتفاع في النفقات فراجع إلى زيادة عدد المؤمنين من جهة وزيادة النفقات الاجتماعية بالدرجة الأولى وارتفاع فاتورة الأدوية وحوادث العمل بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الإصلاح والصيانة.

3. الإطار التطبيقي للدراسة

1.3. تحليل نتائج واختبار فرضيات الدراسة: نتناول في هذا الاطار مناقشة وتفسير نتائج الدراسة وذلك على النحو التالي:

التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي وذلك من اجل وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة موضع الدراسة وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر وأقل قيمة وكذلك استخدام معامل الالتواء لتحديد شكل التوزيع للبيانات، وفيما يلي نتائج التحليل الوصفي البيانات متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (03): يمثل التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	معامل التفلطح	معامل الالتواء
الإيرادات المحصلة	298860,06	157420,926	88174	492340	1.849-	0.6615
الأداءات المدفوعة	244968,61	124979,410	80744	467988	-1,175	0.4731
التوازن المالي	53891,44	54066,164	1571	196532	1.292	1,206

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (03) ما يلي :

* بلغ متوسط الإيرادات المحصلة خلال فترة الدراسة (2010-2018) (298860,06) بانحراف معياري (157420,926) و بحد أعلى مقداره (492340) وذلك في عام 2018 وحد ادني مقداره (88174) وذلك في عام 2001، كما ويدل اختبار الالتواء والتفلطح أن التكرارات ترتكز عند اكبر القيم حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.6615) وقيمة معامل التفلطح -1.849<03 في هذه الحالة فإن منحنى التوزيع الطبيعي ملتوي ومفلطح الى جهة اليمين (التواء موجب).

* بلغ متوسط الأداءات المدفوعة خلال فترة الدراسة (2001-2018) (244968,61) بانحراف معياري (124979,410) و بحد أعلى مقداره (467988) وذلك في عام 2018 وحد ادني مقداره (80744) وذلك في عام 2001، كما ويدل اختبار الالتواء والتفلطح على إن بيانات سلسلة متغير الأداءات المدفوعة ملتوي ومفلطح ترتكز عند أكبر القيم (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (0.4731).

* بلغ متوسط التوازن المالي المحقق من قبل صناديق الضمان الاجتماعي خلال فترة الدراسة (2010-2018) (53891,44) بانحراف معياري (54066,164) و بحد أعلى مقداره (196532) وذلك في عام 2018 وحد ادني مقداره (1571) وذلك في عام 2001، كما ويدل اختبار الالتواء والتفلطح إن بيانات سلسلة متغير التوازن المالي متماثل يقترب من التوزيع الطبيعي (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1,206). في حين بلغت قيمة معامل التفلطح (1.292)

الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة

استخدمت الدراسة نموذج معادلة الاتجاه العام في تحليل السلسلة الزمنية للبيانات متغيرات الدراسة وذلك لقياس تأثير الايرادات المحصلة والاداءات المدفوعة على التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS خلال الفترة (2001-2018) وتم التعبير عن هذا النموذج باستخدام معادلة الانحدار الخطي البسيط وفق المعادلة التالية : $y = a + bx$

y : المتغير التابع x : المتغير المستقل

a: معامل ثابت وهو عبارة عن قيمة (المتغير التابع) عندما تكون قيمة (المتغيرالمستقل) تساوى الصفر.

b : معامل الانحدار بين المتغير المستقل (x) والمتغير التابع(Y)

وقد تم تطبيق هذا النموذج باستخدام برنامج التحليل الاحصائي SPSS بهدف معرفة حركة الاتجاه العام بمرور الزمن لكل المتغيرات خلال فترة الدراسة وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

معادلة الاتجاه العام لمتغير الإيرادات المحصلة

الجدول رقم (04): يمثل نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير الإيرادات المحصلة

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن / الإيرادات المحصلة	0.967	0,935	28503,964	15.096	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (04) الأتي:

- وجود تأثير جوهري للمتغير المستقل (الزمن) على تغير الإيرادات المحصلة في المؤسسة موضع الدراسة حيث بلغ معامل التحديد (0.935) وهذا يدل على أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (الإيرادات المحصلة) (93%).

- كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوي بين المتغير التابع (الإيرادات المحصلة) و المتغير المستقل (الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (05%) حيث بلغت قيم T لمعامل الانحدار (15.096) بمستوى معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. هذه النتيجة تشير إلى علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمن و متغير الإيرادات المحصلة خلال فترة الدراسة.

وعليه نستنتج أن الإيرادات المحصلة من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS تتزايد مع مرور الزمن للفترة من 2001 الى 2018

معادلة الاتجاه العام لمتغير الأداءات المدفوعة

الجدول رقم (05): يمثل نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير الأداءات

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن / الأداءات المدفوعة	0.978	0.957	22897,025	18.777	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS 26

يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوي بين المتغير التابع (الأداءات المدفوعة) والمتغير المستقل (الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة T (18.777) بمستوى معنوية (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. و علية فإن هذه النتيجة تشير إلى علاقة ذات دلالة إحصائية بين الزمن و متغير الأداءات المدفوعة خلال فترة الدراسة(تناسب طردي)، وبالتالي فإن الأداءات المدفوعة تتزايد مع مرور الزمن خلال فترة الدراسة.

معادلة الاتجاه العام لمتغير التوازن المالي

الجدول رقم (06): نتائج تحليل الاتجاه العام لمتغير التوازن المالي

المتغير	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل الانحدار	اختبار (T)	المعنوية
معامل الزمن / التوازن المالي	0.554	0.307	5606,939	2.659	0.017

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (06) الآتي:

- وجود تأثير ضعيف للمتغير المستقل (الزمن) على متغير التوازن المالي حيث بلغ معامل التحديد (0.307) وهذا يدل على أن نسبة ما يفسره المتغير المستقل (الزمن) من المتغير التابع (التوازن المالي) (30%). وهي نسبة ضعيفة يمكن تفسيرها بتأثر التوازن المالي لصندوق الضمان الاجتماعي بالتغير في الأداءات المدفوعة.
- كما يتضح من نتائج التحليل أن نموذج الانحدار البسيط معنوي بين المتغير التابع (التوازن المالي) والمتغير المستقل (الزمن) وفقا" لاختبار (T) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة T (2.659) بمستوى معنوية (0.017) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%. و علية فإن هذه النتيجة تشير إلى علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير الزمن و متغير التوازن المالي خلال فترة الدراسة.

2.3. إختبار ومناقشة فروق الدراسة:

الفرضـية الأولـى: هنالـك علاقـة طرديـة ذات دلالـة إحصـائية بـين الإيـرادات المحصـلة والأداءات المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية تم صياغة هذا الفرض كما يلي :

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة.

ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار بين المتغير المستقل والذي يمثله (الإيرادات المحصلة) والمتغير التابع (الأداءات المدفوعة). وذلك وفقا للنموذج التالي : Y= B0 + BX+ U1

Y: الأداءات المدفوعة / X: الإيرادات المحصلة / U1: المتغير العشوائي

وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم الوصول إلى نتائج التحليل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يمثل نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة

المتغيرات	معامل الانحدار	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة	0.756	12.505	0.000
معامل الارتباط R	0.952		
معامل التحديد R2	0.907		
F	156,371		
Sig F	0.000		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج برنامج التحليل الإحصائي SPSS

من خلال الجدول رقم (07) الموضح أعلاه نلاحظ :

- وجود علاقة إرتباطية قوية بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة في المجتمع موضع الدراسة ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار (B)، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.952) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي قوي بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.756) وهذه القيمة الموجبة تدل على أن تغير قدره 10% في الإيرادات المحصلة يعمل على إحداث تغير في الأداءات المدفوعة قدره (7.5%).
- تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (07) إلى وجود تأثير للإيرادات المحصلة على الأداءات المدفوعة حيث بلغ معامل التحديد (0.907). وهذه النتيجة تدل على أن الإيرادات المحصلة تؤثر في والأداءات المدفوعة بنسبة (90%) بينما المتغيرات الأخرى غير المتضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (10%) وهذه النتيجة تدل على جودة وقوة العلاقة بين زيادة حجم الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية موضوع الدراسة.
- كما يتضح من نتائج التحليل أيضا وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة حجم الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية موضع الدراسة وفقا

لاختبار (T) و اختبار F عند مستوى معنوية (05%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار للعلاقة بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة (12.505) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة (F) المحسوبة (156,371) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وهذه القيم أقل من مستوى المعنوية 05%. مما يعني ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت :**(هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS)** يعتبر فرض مقبول.

الفرضية الثانية: تؤثر الإيرادات المحصلة إيجابا على التوازن المالي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS تم صياغة هذا الفرض كما يلي :

الفرضية الصفرية: توجد علاقة عكسية بين الإيرادات المحصلة و التوازن المالي

الفرضية البديلة: توجد علاقة طردية بين الإيرادات المحصلة و التوازن المالي

ولإثبات هذه الفرضية وتحديد طبيعة وقوة وشكل العلاقة بين المتغيرين تم الاستعانة وباستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS تم الوصول إلى نتائج التحليل كما هو موضح في الشكل رقم 02 والذي يمثل منحنى شكل الانتشار بين المتغير المستقل والذي يمثله (الإيرادات المحصلة) والمتغير التابع (التوازن المالي) وذلك بالاعتماد على برنامج التحليل الاحصائي SPSS. وفقا للنموذج التالي: $y = a + bx$

الشكل رقم (02): يمثل منحنى الانتشار بين الاداءات المدفوعة و التوازن المالي

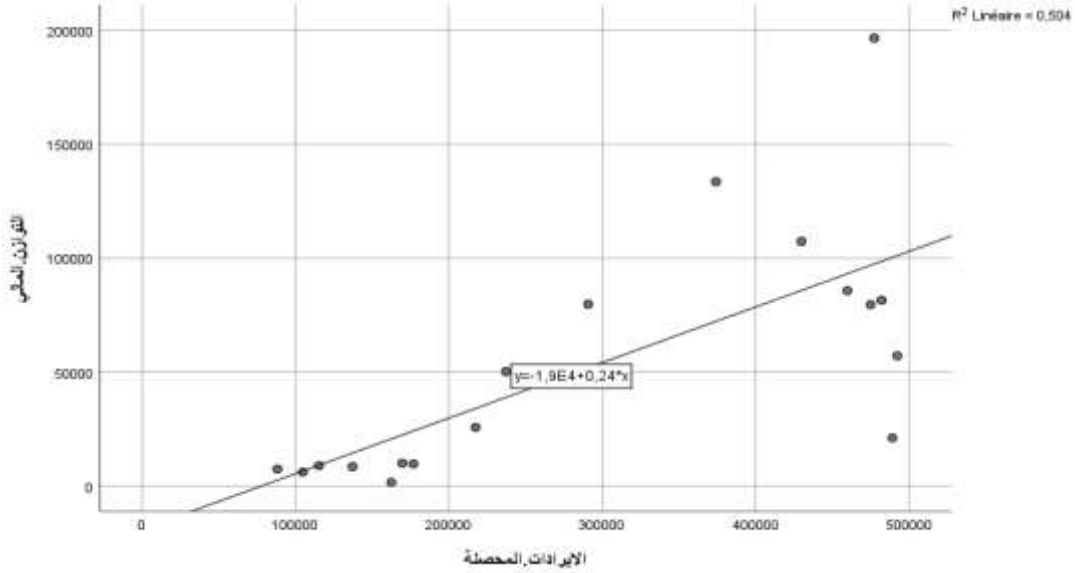

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

– من خلال شكل رقم (02) الموضح أعلاه نلاحظ أن أغلب النقاط مجتمعة حول الخط وهو ما يدل على وجود ارتباط طردي قوي بين الإيرادات المحصلة و التوازن المالي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط

(0.710) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي قوي بين الإيرادات المحصلة و التوازن المالي أي أنه كلما كان هناك تغير في الإيرادات المحصلة بنسبة (10%) فهذا يعمل على إحداث تغير في التوازن المالي بنسبة (7.1%). مما يعني رفض فرض العدم والذي يشير إلى وجود علاقة عكسية بين الإيرادات المحصلة والتوازن المالي وقبول الفرض البديل الذي يشير الى وجود علاقة طردية بين الإيرادات المحصلة و التوازن المالي.

- تشير النتائج الواردة بالشكل رقم (02) إلى وجود تأثير للإيرادات المحصلة على التوازن المالي حيث بلغ معامل التحديد (0.504). وهذه النتيجة تدل على أن الإيرادات المحصلة تؤثر في التوازن المالي بنسبة (50%) بينما المتغيرات الأخرى غير المتضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (50%) وهذه النتيجة تدل على وجود علاقة طردية بين زيادة حجم الإيرادات المحصلة والتوازن المالي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS موضوع الدراسة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن **الإيرادات المحصلة تؤثر إيجابا على التوازن المالي الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS**. يعتبر فرض مقبول.

الفرضية 03: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاداءات المدفوعة والتوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS؟

تم صياغة هذا الفرض كما يلي :

الفرضية الصفرية: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الاداءات المدفوعة و التوازن المالي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة طردية غير دالة إحصائيا بين الاداءات المدفوعة و التوازن المالي.

الجدول رقم (08): يمثل نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين الإيرادات المحصلة والتوازن المالي

المتغيرات	معامل الانحدار	اختبار (T)	مستوى المعنوية
العلاقة بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي	0.20	2.081	0.054
معامل الارتباط R	0.462		
معامل التحديد R2	0.213		
F	4.333		
Sig F	0.054		

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

- نلاحظ وجود علاقة ارتباطية ضعيفة جدا بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية موضع الدراسة ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) وقيمة معامل الانحدار (B) وذلك على النحو التالي:

قيمة معامل الارتباط (0.462) وتدل هذه القيمة على وجود ارتباط طردي ضعيف بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي. كما بلغت قيمة معامل الانحدار (0.20) وهذه القيمة الموجبة تدل على أن تغير قدره 10% الأداءات المدفوعة يعمل على إحداث تغير في التوازن المالي قدره (02%).

- تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (08) إلى وجود تأثير للأداءات المدفوعة على التوازن المالي حيث بلغ معامل التحديد (0.213). وهذه النتيجة تدل على أن الأداءات المدفوعة تؤثر في التوازن المالي بنسبة (2.1 %) بينما المتغيرات الأخرى غير المتضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (98%)
- كما يتضح من نتائج التحليل عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين زيادة حجم الأداءات المدفوعة والتوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية موضع الدراسة وفقا لاختبار (T) و اختبار F عند مستوى معنوية (05%) حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لمعامل الانحدار للعلاقة بين الإيرادات المحصلة و التوازن المالي (2.081) بمستوى دلالة معنوية (0.000) وقيمة (F) المحسوبة (4.333) بمستوى دلالة معنوية (0.054) وهذه القيم أكبر من مستوى المعنوية 05%. مما يعني ذلك قبول فرض العدم والذي يشير إلى وجود علاقة طردية غير دالة إحصائيا بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: **هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الأداءات المدفوعة والتوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS** يعتبر فرض مرفوض.

4. خاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تشخيص الوضع الراهن للوضعية المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS في ظل مختلف التحولات الراهنة التي يشهدها المجتمع الجزائري، لاسيما تلك التحولات الاقتصادية والاجتماعية، والتفاوت الحاصل بين حجم الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة والتي كان لها أثر بالغ على التوازنات المالية لمنظومة الضمان الاجتماعي، كما حاولنا تسليط الضوء على آلية عمل منظومة الضمان الاجتماعي. والتطرق إلى أهم الإصلاحات المدرجة والتي من شأنها الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى بهذه المنظومة، ومن ثم حاولنا اقتراح ما يمكن اقتراحه من حلول واستراتيجيات تعد بمثابة آليات تساهم على تحقيق التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS. بما يضمن استدامته واستمراره وكل هذا من من خلال النتائج المتوصل عليها من تحليل البيانات باستعمال برنامج الحزم الإحصائية SPSS 26.

1.4. النتائج والاقتراحات:

- من خلال إختبار معادلة الانحدار الخطي لاحضنا وجود علاقة قوية بين الإيرادات المحصلة والأداءات المدفوعة حيث أنه كلما كان حجم الإيرادات المحصلة كبيرا كلما كانت الأداءات المدفوعة من قبل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية العمال الاجراء كبيرة.
- وجود تأثير للإيرادات المحصلة على التوازن المالي حيث بلغ معامل الإرتباط (0.710). وهذه النتيجة تدل على أن الإيرادات المحصلة تؤثر في التوازن المالي بنسبة (71%) بينما المتغيرات الأخرى غير

المتضمنة في النموذج تؤثر بنسبة (29%) وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق العلاقة بين زيادة حجم الإيرادات المحصلة والتوازن المالي في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية موضوع الدراسة حيث أنه كلما كانت الإيرادات المحصلة كبيرا كلما حافظ الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية على توازنه المالي

- ارتباط طردي ضعيف بين الاداءات المدفوعة و التوازن المالي أي أنه كلما كان هناك تغير في الاداءات المدفوعة بنسبة (10%) فهذا يعمل على إحداث تغير في التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الاجراء CNAS بنسبة (20%)

– تؤدي السياسة المتهاونة في غياب الرقابة على التوازن المالي للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية الى ظروف غير جيدة وتتمثل في زيادة الأداءات المدفوعة وبالتالي انخفاض الملاءة المالية للصندوق.

– بالرغم من محدودية الموارد المتوفرة في هذه المنظومة إلا أنها كانت قادرة على المحافظة على توازناتها المالية، حيث لاحظنا فعلا أن المنظومة والصندوق محل الدراسة لا يعانيان من عجز مالي، إلا أن هذه الإمكانيات تبقى محدودة وغير دائمة بشكل يضمن السلامة المالية للصندوق، مما يتطلب ضرورة التنويع في المصادر التمويلية.

– تحتاج منظومة الضمان الاجتماعي إلى مصادر تمويل مستمرة ومستدامة لتلبية احتياجات المستفيدين وتحقيق أهدافها عن طريق القيام بجملة من الخطوات المتمثلة في:

توظيف الأموال في برامج استثمارية جديدة، فرض جملة جديدة من الضرائب والرسوم، تحسين الخدمات والتسويق والترويج لها بشكل أفضل، تطوير نظام التحصيل...

ويجب أن تتم هذه الإجراءات بشكل شامل ومتكامل، وتحت رقابة الجهات الرسمية المعنية بشأن التنظيم والإشراف على منظومة الضمان الاجتماعي، وذلك بهدف تحقيق التمويل المستدام وتلبية احتياجات المستفيدين.

– من المتوقع أن يشهد الاقتصاد الجزائري نمواً مستمراً خلال الفترة القادمة الى غاية 2030، وهذا سيؤدي إلى زيادة الإيرادات المحصلة عند صناديق الضمان الاجتماعي، وسيتزايد عدد المتقاعدين خلال هذه الفترة، بالاظافة الى التغيرات التي تطرأ على القوانين المتعلقة بالضرائب والتأمين الاجتماعي وكذا التوجه نحو استعمال التكنولوجيا والتحول الرقمي، وكذا تزايد الأداءات المدفوعة نتيجة الازمات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث خلال هذه الفترة ...اخ.

كل هذه العوامل المذكورة اعلاه يمكن توقع تأثيرها على التوازن المالي للصندوق في المستقبل، وتوجيه السياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه التحديات والحفاظ على التوازن المالي للصندوق من خلال استخدام التكنولوجيا وكذا برامج التحليل الإحصائي والنماذج المالية.

5. قائمة المراجع:

- أسامة السيد عبد السميع. (2017). *نظرية التأمين والضمان الاجتماعي بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

- *الضمان الاجتماعي نصوص تشريعية وتنظيمية*. (2015). الجزائر: المعهد الوطني للعمل.
- الطيب سماتي. (2011). الاطار القانوني للتأمينات الاجتماعي في التشريع الجزائري ومشاكله العملية. *مؤسسات التأمين التكافلي والتقليدي بين الاسس النظرية والتجربة التطبيقية* (صفحة 81). سطيف: جامعة فرحات عباس.
- الطيب سماتي. (2014). التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي. 24-26. عين مليلة، الجزائر: دار الهدى، ط1.
- الطيب سماتي. (2018). *التأمينات الاجتماعية في مجال الضمان الاجتماعي وفق القانون الجديد*. الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
- الوزير الطيب لوح. (29 مارس, 2011). مداخلة حول مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 83-11 المؤرخ في 02 يوليو 1983 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية. الجزائر: المجلس الشعبي الوطني.
- إيسا. (2020). الضمان الاجتماعي: حق أساسي من حقوق الإنسان. سويسرا: التميز في الضمان الاجتماعي.
- بشير هدفي. (2002). الوجيز في شرح قانون العمل. دار الريحانة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.
- بن عزوز حاشي. (2020). سياسة الضمان الاجتماعي في الجزائر بين تحديات تحقيق التوازن المالي للصناديق وتكريس العدالة الاجتماعية مقارنة بفرنسا " اطروحة دكتوراه". كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة: جامعة زيان عاشور.
- حسين محمودي، و إلهام غجاتي. (افريل, 2020). واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الاجراء – وكالة سطيف-. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد01.
- خالد عطوي. (2021). اصلاح النظام المالي لصناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر. *(عدد 01)، مجلد 06*. كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد بوضياف، المسيلة: مجلة قانون العمل والتشغيل.
- سعيد طربيت. (جانفي, 2019). دروس في مادة قانون العمل والضمان الاجتماعي. بوزريعة، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- شريفة تكوك. (2014). دور الإعذار في التحصيل الجبري لاشتراكات الضمان الاجتماعي في التشريع الجزائري. كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي: مجلة العلوم القانونية والسياسية عدد 08.
- كريمة بن سعدة. (1 جوان, 2015). الضمان الاجتماعي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية*، الصفحات 05-29.
- محمد الأمين سعيدي. (19 جانفي, 2022). *يومية الشعب الجزائرية*. تاريخ الاسترداد 16 ماي, 2022، من خدمات رقمية لتطوير الضمان الاجتماعي: http://www.ech-chaab.com/ar/
- محمد البناء. (2007). التأمينات الاجتماعية في مصر إلى أين. القاهرة: مؤسسة الطبجي للتجارة والطباعة والنشر.
- مصطفى أحمد أبو عمرو. (2010). *مبادئ قانون التأمين الاجتماعي*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة 01.
- مصطفى طويطي، و نسيمة لعرج. (02 جوان, 2017). تحليل واقع الحماية الاجتماعية في الجزائر. *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، الصفحات 64-78.
- مصطفى طيبي. (2017). *الأحكام الأساسية في منازعات الضمان الاجتماعي* (المجلد 01). الجزائر: منشورات كليك.
- نور الدين بربار. (15 جانفي, 2019). اصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية . *مجلة الدراسات الاقتصادية والتجارية المعاصرة*، الصفحات 96-113.
- نور الدين بربار. (2019). اصلاحات الضمان الاجتماعي في الجزائر وأثرها على توازناته المالية (مقال). تيارت: مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 01.
- نور الدين بربار، و فتيحة بلجيلالي. (2021). محددات التوازن المالي لقطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر. *(العدد 01)، المجلد 09*. جامعة ابن خلدون، الجزائر: مجلة التكامل الاقتصادي.
- هوارية بن دهمة. (2015). الحماية الاجتماعية في الجزائر دراسة تحليلية لصندوق
- لضمان الاجتماعي بتلمسان (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد .
- وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 16 ديسمبر, 2021، من السياسة الوطنية للضمان الاجتماعي: https://www.mtess.gov.dz/ar/
- Cleiss. (2020). Les cotisations en Algérie. https://www.cleiss.fr/docs/cotisations/algerie.html.
- Dupeyroux, J. J. (2000). Droit de sécurité social. Dalloz: 9 ème édition.